

حقوقيون ومتضررون يتنقلون بحقائبهم ووقفاتهم ومسيراتهم بين ساحات المدينة

الرباط تتحول إلى «عاصمة الاحتجاج» في المغرب

الدار البيضاء: عادل غرناوي

اسبوع بعد آخر، تجد العاصمة الإدارية نفسها «مصحمة» في موجة جديدة من التحركات والتظاهرات والاحتجاجات، التي تقودها قوى اجتماعية أو حقوقية أو سياسية، حتى لو كانت ساحة هذه المعارك بعيدة عنها بمئات الأميال.

ورغم أن جعبتها تحتوي على الكثير من الوعود المزعجة والمطالب المشروعة والإجراءات التي لم تتحقق، إلا أن الرباط مازالت ملاذ كل من تحقد العزم على «الانتفاضة» دعما لقضية ما، مما حولها في نظر البعض إلى «عاصمة الاحتجاج» في المغرب وجاء تدشين مسلسل الاحتجاج لهذا الأسبوع، على يد الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية، الذين خاضوا، أول أمس

الأربعاء، وقفة أمام مقر البرلمان، كصيغة أخرى من الاحتجاج بعدما تجاوز إضرابهم عن الطعام شهره الثاني، للتنديد بعدم الاستجابة للمهم المطالب. ولم تكن لألحة «المنفضين» لتكتمل دون أن تكون الأسماء الحقوقية حاضرة فيها، إذ منذ أيام ضربت لنفسها ثلاثة مواعيد مع ساحات العاصمة الإدارية، تارة للدفاع عن بعض القضايا، وتارة أخرى للضغط بهدف تنفيذ بعض القرارات، أو للتضامن مع معتقلين سياسيين.

ففي ساحة بيبترى، نفذت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عشية أمس الخميس، وقفة جماعية، أمام مقر الأمم المتحدة للمطالبة بإغلاق معتقل غوانتانامو بكوبا.

وتأتي هذه الحركة استجابة لدعوة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، التي جعلت من 11 يناير

2007 يوما دوليا للنضال لإغلاق هذا المعتقل، الذي تشير التقديرات إلى أن عدد المحتجزين به يفوق 400 شخص، من جنسيات مختلفة، ضمنهم مغاربة.

وخلال هذه الوقفة ارتفعت الأصوات الحقوقية، داعية الولايات المتحدة الأميركية إلى «الإفراج عن كافة المحتجزين داخله، بمن فيهم المعتقلون المغربية»، كما نددت بما وصفته «جرائم التعذيب والحجز وانتهاك الحقوق، التي أضحت اسم هذا المعتقل يشكل رمزا لها»، مؤكدة أن «ما يجري في غوانتانامو له نتائج وأبعاد خطيرة بالنسبة إلى العالم بأسره».

أما اليوم الجمعة، فيجب على هذه المدينة، التي تستأثر بأهم مراكز صنع القرار، أن تكون مستعدة لفتح نراعيا مجددا للحقوقيين، الذين

ستجمعهم هذه المرة مطلقا «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف»، ولجنة العمل لإطلاق سراح أحمد شهيد وأحمد الشايب وباقي المعتقلين السياسيين. إذ ينتظر أن ينظم المنتدى وقفة احتجاجية، أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، للضغط لتنفيذ قرارات وتوصيات هيئات الإنصاف والمصالحة. وقال المنتدى، في بيان توصلت «المغربية» بنسخة منه، إنه «بعد مرور أكثر من سنة على إنجاز التقرير والمصادقة عليه، دون أن يجري لحد الآن تفعيل ما جاء فيه من قرارات وتوصيات أساسية، بينما انصب اهتمام السلطات على الاستغلال الإعلامي والسياسي بالخارج والداخل لنتائج أشغال الهيئة»، مشيرا إلى أن «هذه الأوضاع أدت إلى استياء كبير للضحايا ونوابهم، خاصة أن

صحتهم منهورة، بل إن العشرات منهم فارقوا الحياة في الفترة الأخيرة».

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بدورها، ساندت المنتدى في خطوته، معبرة في الوقت نفسه عن استيائها «من التماطل في تطبيق هذه القرارات والتوصيات، وضعف أو غياب التواصل بين السلطات ومكونات الحركة الحقوقية»، وبعد حوالي ساعة ونصف الساعة من ترديد الشعارات ورفع اللافتات المستنكرة لهذا التأخير، سيحمل النشطاء الحقوقيون حقائبهم متوجهين إلى مقر وزارة العدل، حيث ستلقي شعاراتهم مجددا للتعبير عن «التضامن مع المعتقلين السياسيين أحمد شهيد وأحمد الشايب في إضرابهما اللامحدود عن الطعام، الذي تجاوز أسبوعه الخامس».



جانب من الورقة التضامنية مع الأساتذة الباحثين (كروتوش)